عشوائية في تطبيق ضريبة القيمة المضافة

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 6 يناير 2019

بقلم: الدكتور زكريا خنجي

بصورة عامة، عندما تكون مشتريات الأسرة حوالي 100 دينار بحريني في الشهر فإن الضريبة ستكون 5 دنانير، ولكن دعونا نأخذ بالرقم المتوسط ولا نتعامل مع الأرقام المجردة، دعونا نقول إن متوسط مشتريات الأسر البحرينية، ونكرر أننا نتحدث عن متوسط النفقات وليس الرقم المجرد، فنحن نعلم أن هناك أسرًا لا تزيد نفقاتها على 200 دينار ولكن هناك أسرًا تصل نفقاتها إلى أكثر من 1000 دينار كل ذلك بحسب عدد أفراد الأسرة ودخلها الشهري وبعض الأمور الأخرى، لذلك فنحن نتحدث عن متوسط النفقات، فلو افترضنا أن متوسط نفقات الأسر البحرينية يبلغ 500 دينار في الشهر؛ أي أنها ستدفع ضريبة القيمة المضافة بمقدار 25 دينارًا شهريًا، ولو افترضنا أن عدد سكان البحرين والوافدين ومن يسكن على هذه جزيرة الذين يدفعون الضريبة يبلغ حوالي مليون نسمة، فإن قيمة الضريبة الشهرية والتي من المفترض أن تدخل خزينة الدولة في الشهر تبلغ حوالي 25 مليون دينار شهريا؛ أي حوالي 300 مليون سنويًا.

وسؤالنا المطروح هنا، ترى أين ستذهب هذه المبالغ ؟ وكيف سيتم التعامل معها ؟ لا يهم، ولكن لنبدأ من البداية.

فمنذ أن قررت دول الخليج العربية تطبيق وتنفيذ هذه الضريبة، والناس يتساءلون ما هذه الضريبة ؟ وكيف ستطبق ؟ وما الأعباء التي سيكلف بها رب الأسر في سبيل دفع مثل هذه الضريبة، وربما الضرائب القادمة ؟

والبحرين من أولى الدول التي وافقت على إقرار هذه الضريبة، وإقرار تطبيقها، وهذا الموضوع لا نريد الخوض فيه، ولكن السؤال المهم الموجه إلى الجهات ذات العلاقة بموضوع الضريبة: ألم يكن من الأجدى على هذه الجهات – وزارة المالية والتجارة – أن تحاول احترام هذا الشعب وتقوم بعمل بعض الإجراءات من أجل توعيته وتثقيفه بموضوع الضريبة ؟

قد تقول إدارة العلاقات العامة في هاتين الوزارتين إنهما غير معنيتين بهذا الموضوع، ونحن بدورنا نسأل ما الجهة المعنية إذن ؟ وقد يقول قائل: إنها الجهاز الوطني للضرائب الخليجية، حسنٌ فهذا أمر جميل، ولكن أين هذا الجهاز ؟ وإلى أي جهة يتبع من الناحية التنظيمية والهيكلية ؟ أليس لديه خط ساخن خاص به بدلا من الخط الحكومي العام ؟

ونحن نقول للجهاز الوطني للضرائب الخليجية، تحدث حتى نراك ؟

الناس في البحرين منذ أكثر من شهر، وربما من قبل ذلك يتحدثون عن الضريبة في كل وسائل التواصل الاجتماعي، وعبر الجرائد والتلفزيون عن هذه الضريبة، وكيف سيتم تطبيقها وكيف سيتم احتسابها، ولكن لا حياة لمن تنادي.

لماذا لم تحاول هذه الجهات أن تنتج بعض البرامج بالتعاون مع تلفزيون وإذاعة البحرين والجرائد المحلية لنشر التوعية حول الضريبة، واليوم يتم تنفيذها وأنت كمستهلك عندما تذهب لشراء حاجياتك اليومية لا تعرف كيف يتم احتساب هذه الضريبة عليك، والأغرب من ذلك أن البائع نفسه لا يعرف شيئا، وعندما تسأله فإنه يجهل الكثير من خبايا الأمور، عجبي.

هل التخبط والعشوائية متعمدان حتى يتم تنفيذ الضريبة بالطريقة غير الصحيحة ؟

الشعب في البحرين تقبل أن يدفع الضريبة على مضض، ولكن أين دور الجهات الرسمية والجهات الرقابية، فرقم تلفون الخط الساخن الحكومي العام لا ينفع، وهذا الرقم بالتحديد دائمًا مشغول، ولا أحد يجيب وإن تمت الإجابة على المكالمة فمن يضمن أن تتم الاستجابة للشكوى وإرجاع الحق لصاحب الشكوى ؟ وأيضًا، من سيشتكي من أجل 100 فلس أو أقل ؟ وربما المكالمة الواحدة ستكلفه أكثر من ذلك.

تداول الناس عبر الواتساب 3 صفحات من أوراق لا يعرف من أصدرها، فلا يوجد عليها اسم لجهة معينة، وإنما شعار مملكة البحرين فقط، معنونة بعنوان هذا نصه (قائمة السلع الغذائية الأساسية المتفق عليها بين دول المجلس)، فماذا يعني ذلك ؟ فهل هذه القائمة هي قائمة السلع المعفاة من الضريبة المضافة أم أنها السلع التي ستؤخذ عليها الضريبة المضافة؟

والسؤال الآخر، هل من المنطق وهل من الحكمة أن أحمل معي هذه القائمة كلما رغبت في الذهاب إلى السوق لشراء بعض الاحتياجات الغذائية اليومية ؟

والسؤال الأغرب، في السلعة رقم 93 من القائمة – مثلاً – يوجد هذا النص (بيض طازج من دجاج من نوع جالوس دوميستيكوس)، طيب، هل في السوق المحلي أنواع أخرى من البيض ؟ هل الأنواع الأخرى المنتجة من أنواع أخرى من الدجاج أو الدواجن غير معفاة ؟ وما يدري المستهلك أن هذا البيض من دجاج من نوع جالوس دوميستيكوس أو من الأنواع الأخرى ؟ هل هذه «لخبطة» أم أنا الوحيد الذي يشعر بذلك ؟

دعونا ننتقل إلى موضوع آخر، وهو الضريبة المتراكمة، وماذا تعني ؟

لنفترض أن المستهلك يرغب في شراء أثاث بحريني الصناعة، لذلك فإنه سوف يذهب إلى نجار ويتفق معه على صناعة غرفة نوم مثلاً.

عندئذ يقوم النجار بشراء الخشب بسعر – مثلاً - (100 دينار) ويدفع عليه ضريبة قيمة مضافة (حوالي 5 دنانير).

- **يشتري مسامير بسعر (50 دينارًا) ويدفع عليها ضريبة قيمة مضافة (دينارين و500 فلس).**
- **يشتري بقية المواد الخام بـ(200 دينار)، فتكون الضريبة حوالي (10 دنانير).**

- **إذن ستكون قيمة الضريبة المضافة للسلع الخام حوالي (17.500 دينارًا).**
- **وهذا يعني أن المجموع النهائي للمواد الخام يقدر بنحو (367.500 دينارًا).**
- **ولنفترض أن الأثاث يكلف حوالي (1000 دينار) أي أن الضريبة تقدر بحوالي (50 دينارًا).**
- **هذا يعني أن غرفة النوم التي كان يدفع فيها المواطن مبلغا وقدره (1350 دينارًا) أصبحت اليوم مع كل هذه الضرائب المتراكمة التي يدفعها للمسامير والخشب والمستلزمات الخام حوالي (1417.500 دينارًا) بفارق حوالي (67.500 دينارًا).**

هذا يعني أن المواطن دفع الضريبة أربع مرات وربما أكثر، فهل هذا صحيح؟

لا نعرف، نريد توضيحًا فالناس تسأل.

إن كان هذا الأمر صحيحا، فهذه مشكلة؛ إذ إن المواطن سيدفع مقابل كل المواد الخام التي سيقوم بشرائها، فالخضراوات والفاكهة تحتاج إلى سماد وماء وكهرباء، والحليب السائل يأتي من الأبقار التي تحتاج إلى طعام وأغذية ومياه، وقس على ذلك الكثير.

وإن كانت الإجابة بالنفي، فمن يضمن أن التاجر لا يحسب كل ذلك على المواطن والمستهلك ؟ ما المعايير الموجودة ؟ وما الضمانات التي يمكن أن تجعل المستهلك يطمئن تجاه عدم التلاعب والغش في كل شيء ؟

أمر آخر، لنفترض أني كمستهلك ذهبت إلى السوق واشتريت مجموعة من البضائع (س) وهي معفاة من الضريبة، وفي نفس الوقت أخذت مجموعة أخرى من البضائع (ص) وهي غير معفاة، فكيف يتم حساب ذلك ؟ هل الضريبة ستحسب على المجموع النهائي، أم ستحسب كل مادة على حدة ؟ وأسئلة كثيرة أخرى، لا نعرف الإجابة عليها.

لماذا تركت الجهات الرسمية المكلفة بموضوع الضريبة كل الأمور على عاتق المستهلك ؟ فهو المطلوب منه أن يعرف السلع المعفاة؟ ومطلوب منه أن يعرف أي الجهات التي من حقها أن تأخذ الضريبة ؟ وذلك من خلال الرقم الضريبي الذي سيظهر على فاتورة الشراء بعد أن يدفع كلفة الشراء ؟ لماذا تركت الجهات الرسمية الحبل على الغارب على المستهلك وجلست هي في الظل تجني وتحسب الإيرادات التي سوف تجنيها من كل ذلك؟ هل المقصود فقط التعجيز حتى يقع المستهلك في ضيق وعجز فيستسلم لما يفعله التاجر، ويدفع الضريبة من غير أي تساؤل ؟

أعتقد أنه كان ينبغي على الجهات ذات العلاقة أن تقوم بعدة أمور قبل أن يخوض المستهلك في هذا التخبط والعشوائية التي يعيشها اليوم، خاصة أنه سيدفع هذه الضريبة على مضض، شاء ذلك أم أبى، وهي:

1. إنزال تطبيق على أجهزة الهواتف النقالة، فلو قامت الدولة بعمل تطبيق وأتيح للجمهور إنزاله على هواتفهم النقالة، كان ذلك سيساعد كثيرًا في أمور كثيرة، ونعتقد أن هذا التطبيق كان من المفترض أن يسهم بصورة كبيرة في تثقيف الجمهور وتوعيتهم حول الضريبة، والإجابة من خلاله على كل تساؤلات الجمهور، وكذلك يسهم في تحديد البضائع المعفاة والبضائع غير المعفاة، بالإضافة إلى أنه يجب أن يشمل طريقة لمسح (الرمز السعري للبضائع) حتى يتمكن المستهلك من تحديد سعر المادة قبل وبعد تطبيق الضريبة عليها، ويمكن من خلال هذا الرمز أن يجيب على تساؤل المستهلك: هل هذه البضاعة تشملها الضريبة أم الإعفاء ؟

2. تحديد خط تلفوني ساخن غير التلفون العام للحكومة، على الأقل مدة السنة الأولى من تطبيق الضريبة، هذا الخط يكون جاهزا – فقط – للإجابة على تساؤلات الجمهور، أيًا كان السؤال.

3. تحديد خط تلفوني ساخن آخر لتقديم الشكاوى غير الخط التلفوني العام.

4. إنزال برنامج حاسوبي في كل مؤسسة تفرض الضريبة على المستهلك، تكون عند المحاسب بحيث تحسب الضريبة مباشرة عند المحاسب، وعلى ذلك فإننا هنا نحتاج إلى تغيير (الرمز السعري للبضائع) بحيث يشمل السعر الضريبة المضافة، فإذا قام المحاسب بمسح الرمز من خلال جهازه يتبين له وللمستهلك أن هذه البضاعة يشملها العفو أو الضريبة، وهذا يسهم بطريقة كبيرة في موضوع أن هناك بضائع معفاة وأخرى غير معفاة،

بدلاً من أن يقوم المستهلك بدفع الضريبة على السعر النهائي للبضائع. وذلك حتى نتخلص من العشوائية والفوضوية والمزاجية.

5. **لا بد من إيجاد لجنة حكومية تراقب – بشدة – المؤسسات التي تقوم بفرض الضريبة، حتى لا يكون هناك تلاعب من قبل التجار.**

6. **عمل حملة توعوية تثقيفية للجمهور، فقد قمت شخصيًا بالاتصال بأحد الإخوة التجار في اليوم الثاني من يناير** 2019 **للاستفسار عن الضريبة وكيفية تطبيقها، ضحك وقال: أنا لا أعرف، وعندما نتصل بالجهات ذات العلاقة لا يعرفون ماذا يقولون وكيف يفسرون، والجميع لا يعرفون.**

وأنا أسأل إذن من يعرف ؟

نقول، إنه إذا كان على المستهلك أن يدفع الثمن، أليس من حقه أن يعرف كيف يدفع ؟ وكيف يحاسب ؟ وإلى أين يلجأ إن شعر بالغبن ؟